



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية

أذار / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN

March / 2024

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٧

أخبار إقتصادية محلية

٢٨

أخبار مصرفية محلية

٢٩

صحافة متخصصة أجنبية



المركزي بين الحاضر والتحديات

تبدلت مقارنة مصرف لبنان للأزمة المالية وطريقة التعامل معها منذ بداية آب ٢٠٢٣، فأين ظهر التمايز في سياسات مصرف لبنان ما بعد هذا التاريخ المفصلي وما هي تحدياته المستقبلية؟ يمكن استخلاص النتائج على أرض الواقع من خلال الحقائق التالية :

١- بين الأمس واليوم :

- المعالجات أصبحت تركز أكثر على نقاش تقني بين المصرف المركزي والمصارف (وإن لم تتطابق وجهات النظر في عدد من المجالات).
- إقرار المصرف المركزي بمبدأ الأزمة النظامية. الدولة هي المسؤول الأول عن الأزمة وقد بددت الأموال وعليها مسؤولية إعادتها. على أن تتم دراسة السبل المناسبة للتسيّد في المراحل القادمة، نظراً لضعف إمكانيات الدولة حالياً.
- إن أية حلول لا تأخذ بعين الاعتبار استمرارية القطاع المصرفي، هي غير قابلة للحياة وتقضي على أي أهل بإعادة بناء هذا القطاع وبالتالي على أي إمكانية للإطلاق الاقتصادي من جديد.
- ما من أحد يعتقد اليوم بإمكانية إعادة الودائع بشكل آني وفوري، لكن هذا لا يتعارض مع ضرورة إعادة الحقوق تدريجياً لأصحابها بكافة الطرق المتاحة.
- غربة الودائع بحسب مصدرها، وتصنيف المودعين بين مودع ومستثمر ومن استفاد من الفوائد المرتفعة.
- فصل الودائع الناجمة عن عمليات استفاد أصحابها من الأزمة على حساب المودعين، عبر تجارة الشيكات وعبر صيرفة.
- دراسة وضع المقترضين الذين أثروا على حساب المودعين، كما والمتعاملين الذين استفادوا من عمليات الدعم والتهريب.
- تنقية ميزانيات المصارف وإظهار الفرص الاستثمارية فيها، كما والتصدي لمحاولات القضاء على القطاع.
- توحيد سعر الصرف دون المس باحتياطات المركزي من العملات الأجنبية.
- تطبيق نفس المعايير المحاسبية على ميزانيات المصارف وعلى ودائعها لدى مصرف لبنان. زمن الكيل بهكيالين انتهى.
- الإقرار بأن التوظيفات الإلزامية في مصرف لبنان هي ملك المصارف.
- عدم جواز تمويل أي عجز للدولة من قبل المصرف المركزي خارج الأطر القانونية، مهما علا الصراخ وكثرت الضغوطات السياسية.

- عدم القبول بالعودة إلى الحلول الجزئية التي تهدف إلى كسب الوقت.
- عاد مصرف لبنان إلى لعب دوره الطبيعي المخصوص عنه في قانون النقد والتسليف. لا أكثر ولا أقل.
- تم تصحيح ميزانية مصرف لبنان وتوضيح جزء مهم من بنودها، بانتظار استكمال ما تبقى من توضيحات.
- للمرة الأولى منذ عقود تتسلم جمعية مصارف لبنان أرقاماً إحصائية، كانت تطالب بها منذ سنين، تبيّن حقيقة الوضع القائم.
- التوقف عن استعمال امتياز مصرف لبنان بطبع الليرة Seignorage لتغطية خسائره عبر اعتبارها خسائر مؤجلة.

٢- التحديات المستقبلية :

- ضبط الاقتصاد النقدي من التفلّت وتوجيهه نحو القطاع المصرفي.
- الموازنة بين ضبط الكتلة النقدية وحاجات من ليس له مداخيل سوى حسابه المصرفي (الدولار المصرفي).
- حماية السيولة المخصصة لصغار المودعين في الداخل من إمكانات كبار المودعين في الخارج.
- حماية موجودات مصرف لبنان (ذهب وعملات) من الدعاوى القضائية في الخارج.
- العمل على ضمان المصاريف التشغيلية للمصارف، بانتظار عودة القطاع إلى نشاطه الطبيعي.
- العمل على عودة المصارف إلى ممارسة دورها المتعارف عليه في الاقتصاد.
- التأكيد على جلوس كافة المعنيين بمشروع إعادة هيكلة المصارف على الطاولة.

ما سبق، هو إحدى القراءات للسياسات الحالية لمصرف لبنان وتحدياته المستقبلية، فهل يُعطى أصحاب الإرادة الطيبة الفرصة ليصلحوا ما أفسدته السياسة؟ أم تبقى مقولة «لا يُصلحُ العطار ما أفسده الدهر» قائمة، في بلد شبب بعضهم على شيء فنشيتونا عليه.



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأيمن العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأيمن العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

شباط ٢٠٢٤

٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملة الأجنبية ١٢٧ مليون دولار مقابل ٣١١ مليون دولار و٢١٥ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٥٩,١٪ في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

أولاً - الوضع الإقتصادي العام

الشيكات المتقاسة

في شباط ٢٠٢٤، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٤٧٠٦ مليارات ليرة مقابل ٧١٥٤ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٢٤١٧ مليار ليرة في شباط ٢٠٢٣، وارتفعت بنسبة ٢٨,٤٪ في الشهرين الأولين من العام

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة في الشهرين الأوّلين من السنوات 2021-2024

2024	2023	2022	2021	
				الشيكات بالليرة
36	66	178	213	- العدد (آلاف)
11860	9240	5311	3176	- القيمة (مليار ليرة)
329444	140000	29837	14911	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
5	28	180	257	- العدد (آلاف)
438	1071	1987	2835	- القيمة (مليون دولار)
87600	38250	11039	11031	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٣٠٣ ملايين دولار مقابل ١٢٥٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٥١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٧٥٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ وتراجعت بنسبة ٨,٠٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً معتدلاً نسبته ٢,٠٪.

وتوزعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول

وتجدر الإشارة إلى أنّ تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر شباط ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ٤٠٥ شيكات بقيمة ٦٧٩ مليار ليرة، في حين بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملة الأجنبية ٩٧٧ شيكاً بقيمة قاربت ٩,٥ ملايين دولار أميركي.

أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (١٠,٠٪)، فاليونان (٩,٦٪)، ثمّ تركيا (٧,٨٪)، ثمّ إيطاليا (٦,٣٪).

وشكّلت حصّتها ٢٦,٥٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٤٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٩,٣٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٧,٢٪)، فمعدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد

جدول رقم 2

الواردات السلعية في السنوات 2020-2023

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
8,0-	17524	19054	13641	11310	الواردات السلعية (مليون دولار)
2,0+	11770	11540	12124	13475	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٥,٤٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٢,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٦٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٩٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٩,٨٪)، ثمّ مصر (٥,٥٪)، فالعراق (٥,١٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٤٠ مليون دولار، مقابل ٢٩٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٧٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٩٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، بتراجع نسبته ١٤,٢٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢. وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس

جدول رقم 3

الصادرات السلعية في السنوات 2020-2023

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
14,2-	2995	3491	3380	3544	الصادرات السلعية (مليون دولار)
6,8-	1658	1779	1768	1889	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ١٠٦٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ٩٦٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٩٧٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٤٥٢٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ١٥٥٦٣ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بأكثر من مليار دولار، بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية.

- في شباط ٢٠٢٤، ازدادت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ١٣١ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع صافي الموجودات

الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٢٠٣ ملايين دولار وانخفاض صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٧٢ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد ارتفعت بقيمة ٢٥٩ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٤.

قطاع البناء

- في شباط ٢٠٢٤، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٦٧١ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٤٤٦ ألف م^٢ في الشهر الذي سبق و٤٨٧ ألف م^٢ في شباط ٢٠٢٣. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٥,٩% في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 4

تطور مساحات البناء المرخص بها في الشهرين الأولين من السنوات 2021-2024

2024	2023	2022	2021	
1117	964	1184	343	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في شباط ٢٠٢٤، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٣٧٨ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٠٤٣٢٩ شخصاً وعدد المغادرين ٢٠٨٨٠٣ أشخاص والعابرين ٢١٩ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٩٠٨ أطنان مقابل ١٦٤٠ طناً للبضائع المشحونة.

وفي الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٤، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، تراجع كل من عدد الرحلات بنسبة ١٢,٠%، وحركة القادمين بنسبة ١,٠%، وحركة المغادرين بنسبة ٦,٠%، في حين ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١٨,٣%.

- في كانون الأول ٢٠٢٣، بلغت قيمة الرسوم العقارية (آخر المعطيات المتوافرة) المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٠٩٥,٣ مليار ليرة مقابل ١٠٣٠,٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و١٧٨,١ ملياراً في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الرسوم قد ارتفعت بنسبة ١٥٣,٦% في العام ٢٠٢٣ قياساً على العام ٢٠٢٢.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ٢٥٥ ألف طن في أيلول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٣٩ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٢٤ ألف طن في أيلول ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ١١,٩% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.



جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الشهرين الأولين من العامين 2024-2023

التغير، %	2024	2023	
12,0-	7227	8209	حركة الطائرات (عدد)
	37,4	44,8	منها: حصة الميديل ايست، %
1,0-	405830	409845	حركة القادمين (عدد)
	37,7	43,1	منها: حصة الميديل ايست، %
6,0-	457739	487010	حركة المغادرين (عدد)
	38,6	43,6	منها: حصة الميديل ايست، %
75,8-	432	1788	حركة العابرين (عدد)
18,3+	9181	7761	حركة شحن البضائع (طن)

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الثاني 2024 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 119 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 316114 طناً والمشحونة 63843 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 12164 مستوعباً. وفي الشهر الأول من العام 2024 وبالمقارنة مع الشهر الأول من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة 33,7% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 7,5%، فيما انخفض كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة 1,2% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 0,2%.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في شباط 2024، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء بنسبة 1,06% قياساً على الشهر الذي سبق، وارتفع بنسبة 123,2% قياساً على شباط 2023، حيث تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الأسعار في التعليم ومن ثم السكن فالمواد الغذائية.

بورصة بيروت

في شباط 2024، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت 1129048 سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها 65,8 مليون دولار مقابل تداول 2004203 أسهم بقيمة إجمالية قدرها 102,0 مليون دولار في الشهر الذي سبق (397775 سهماً متداولاً بقيمة 16,4 مليون دولار في شباط 2023). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية 17994 مليون دولار مقابل 20562 مليون دولار و16325 مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي شباط 2024، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة 90,1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 4,4% للقطاع الصناعي و0,5% للقطاع المصرفي.

وعند مقارنة حركة البورصة في الشهرين الأولين من العامين 2023 و2024، يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 25,5 مليون سهم إلى 3,1 ملايين.

- ارتفاع قيمة التداول من 69,1 مليون دولار إلى 167,7 مليوناً.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
19.7	591	الإمارات العربية المتحدة	11.8	2061	الصين
9.7	292	تركيا	10.0	1751	سويسرا
5.4	163	مصر	9.6	1682	اليونان
5.1	154	العراق	7.8	1369	تركيا
4.8	145	سويسرا	6.3	1112	إيطاليا
4.1	122	الولايات المتحدة الأمريكية	4.0	705	الولايات المتحدة الأمريكية
3.5	104	قطر	3.3	585	مصر
3.2	97	سورية	3.3	583	الإتحاد الروسي
3.0	89	الأردن	3.1	547	ألمانيا
2.3	68	كوريا	3.0	533	الإمارات العربية المتحدة
2.2	67	الكويت	2.6	448	قبرص
2.1	63	ساحل العاج	2.3	411	اسبانيا
2.1	62	كونغو	2.2	393	الهند
1.4	43	اسبانيا	2.2	384	المملكة العربية السعودية
1.4	42	اليونان	1.8	324	فرنسا
1.4	42	إيطاليا	1.8	318	المملكة المتحدة
28.4	851	دول أخرى	24.6	4318	دول أخرى
100.0	2995	مجموع الصادرات السلعية	100.0	17524	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

2024			2023			2022	2021	2020	2019	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان					
259.4	197.5	62.0	(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	كانون الثاني
131.1	(71.8)	202.9	2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	شباط
			(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	آذار
			62.3	15.8	46.5	(229.4)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	نيسان
			(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	أيار
			(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	حزيران
			(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	38.7	(3046.4)	72.5	تموز
			145.1	30.1	115.0	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	أب
			470.2	381.7	88.5	48.5	784.6	(2107.7)	(58.5)	أيلول
			(81.2)	(260.1)	179.0	192.8	(154.4)	(380.0)	(197.9)	تشرين الأول
			185.6	53.5	132.1	(354.4)	159.9	(214.4)	1142.8	تشرين الثاني
			591.3	459.7	131.6	17.1	(384.4)	(348.1)	(840.8)	كانون الأول
390.5	125.7	264.9	2237.0	3049.9	(812.8)	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م^٢)
شباط 2023 - شباط 2024

المحافظات	شباط 23	النسبة (%)	شباط 24	النسبة (%)
بيروت	9090	1.87	41254	6.15
جبل لبنان	143843	29.51	155348	23.14
البقاع	53034	10.88	166550	24.81
الشمال (1)	434	0.09	7107	1.06
الشمال (2)	120995	24.83	85002	12.66
الجنوب	108824	22.33	157995	23.54
النبطية	51161	10.50	58037	8.65
المجموع	487381	100.00	671293	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
شباط 2023 - شباط 2024

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع		
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	استيراد	تصدير	المجموع
شباط 23	1857	1862	3719	199527	207888	407415	932	2047	1764	3811
شباط 24	1688	1690	3378	204329	208803	413132	219	2908	1640	4548
التغير %	-9.1	-9.2	-9.2	2.4	0.4	1.4	-76.5	1.2	-7.0	19.3

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
كانون الثاني 2023 - كانون الثاني 2024

التغير %	كانون الثاني 2024	كانون الثاني 2023	
33.7	119	89	عدد البواخر
7.5	316114	293984	البضائع المفرغة (طن)
-1.2	63843	64640	البضائع المشحونة (طن)
-0.2	12164	12192	المستوعبات المفرغة
-57.8	3227	7641	عدد السيارات المستوردة
-	م.غ.	م.غ.	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

التفاصيل، ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة). - انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار

ثانياً - آخر التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في

مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة. - وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢% من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠% في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى

جدول رقم 4

تطور بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

الشهر الذي سبق و٨٩٧٨٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه المحفظة انخفضت بمقدار ٢٤١١ مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٤، مع الإشارة إلى أنه بناءً على قرار وزارة المالية، لن يتم إصدار أي فئة من السندات بالليرة في الفصل الأول من العام ٢٠٢٤.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية في نهاية شباط ٢٠٢٤، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) إلى ٨٧٣٧٨ مليار ليرة مقابل ٨٨٨٩٤ مليار ليرة في نهاية

جدول رقم 5

توزيع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة الهئية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	36,70	18,64	13,92	8,38	6,38	9,45	1,27	0,26	ك 1 2023
100,00	1,59	3,46	37,07	18,69	13,90	8,24	6,42	9,43	1,08	0,11	ك 2 2024
100,00	1,62	3,52	37,71	18,82	13,59	8,00	6,54	9,40	0,76	0,04	شباط

المصدر: بيانات مصرف لبنان

المتراكمة غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلةً ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

لم يُسجَل تغيّر يُذكر في حصص الفئات من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية شباط ٢٠٢٤ قياساً على نهاية الشهر الذي سبق. وبلغت حصة فئة العشر سنوات ٣٧,٧٪ مقابل ١٨,٨٪ لفئة السبع سنوات و١٣,٦٪ لفئة الخمس سنوات. أما في ما يتعلّق بالقيمة الفعلية (تتضمّن الفوائد

جدول رقم 6 توزيع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
15303	15317	20900	المصارف
16,7%	16,8%	22,5%	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
62,3%	63,1%	62,4%	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
0,7%	0,7%	0,5%	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
19,6%	18,9%	14,0%	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
0,8%	0,5%	0,6%	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و٢١,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول

ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩% مقابل ١٩,٩% نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩% في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١% في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١% مقابل ٦٣,٠%)، في حين

جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦%. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠% مقابل ٣,٨% للمؤسسات المتعددة الأطراف و١,١% للحكومات و٠,١% لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥% في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

جدول رقم 8 مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021	2020	مليار ليرة
بالنسبة (%)	بالقيمة		
32.08	4921	20263	15342
			الإيرادات الإجمالية
-7.00	-1359	18066	19425
			التنقلات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106
			منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319
			الإنفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083
			الرصيد الكلي
		5010	-977
			الرصيد الأولي
		12.2	-21.0
			الرصيد الكلي/التنقلات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصرف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

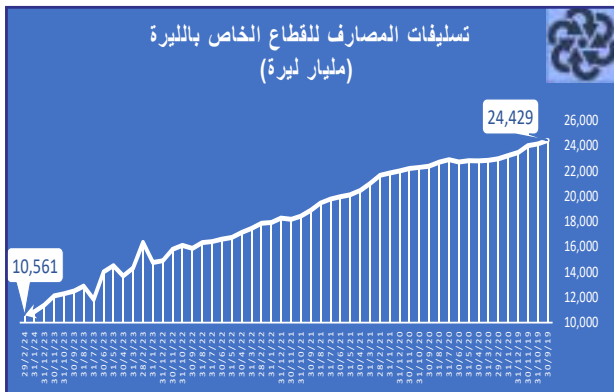
المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

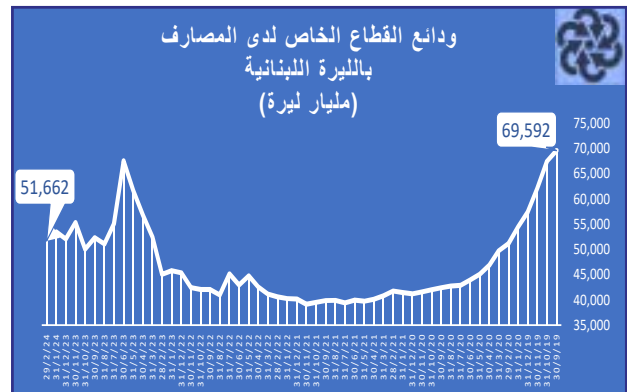
انخفضت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٠٥٦١ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٤، مقابل ١٠٨٥٣ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ و ١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، في متابعة للمنحى القائم منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



ثالثاً : أبرز التطورات المصرفية والنقدية

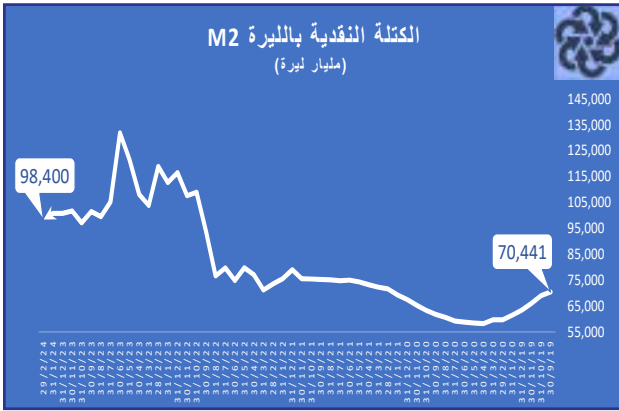
• الودائع والتسليفات بالليرة

تراجعت وداائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥١٦٦٢ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٤، مقابل ٥٣٤٦٤ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ و ٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ومن المحتمل أن يكون قد ارتبط ذلك بتسديد ضرائب ورسوم وجبايات مختلفة عبر المصارف والتشدد من قبل مصرف لبنان في خلق النقد.



الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى حوالي ٤٨٢٤٢ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٤، مقابل ٤٨٧٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ و ٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، في إطار السياسة النقدية المتبعة والتي تعمل على ضبط السيولة بالليرة.

كما انخفضت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ٩٨٤٠٠ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٤، مقابل ١٠٠٧٨٢ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ و ١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



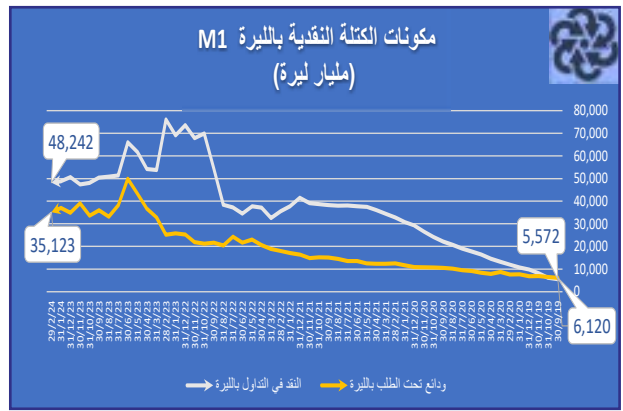
بالعملات الأجنبية تراجعها إلى حوالي ٧,١ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٤، موزعة بين ٦,١ مليارات للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩٣ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٧,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ و ٧,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



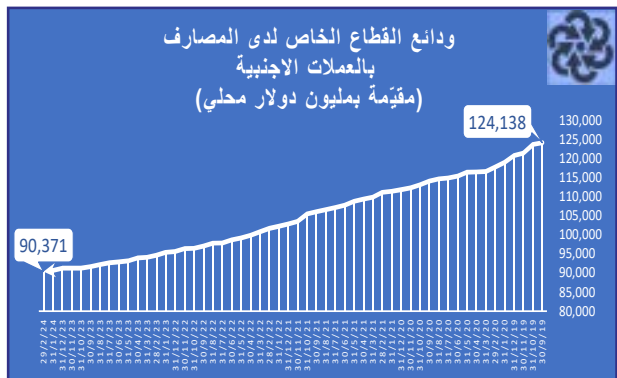
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ٢٠,٤٪ في نهاية شباط ٢٠٢٤. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

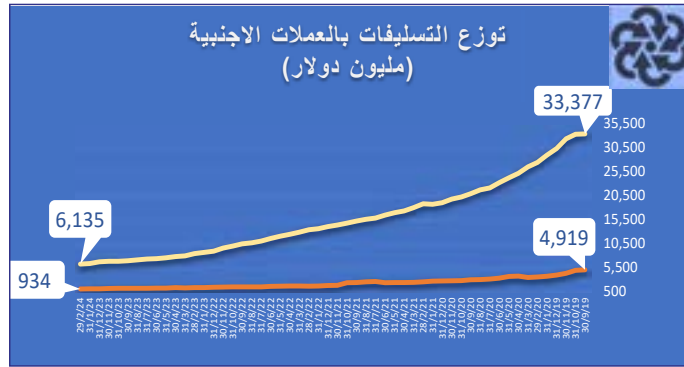
• كما تستمرّ محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة بالتراجع بحيث وصلت إلى ١١٠٦٥ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٤، مقابل ١١٣٠٣ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ و ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

• الكتلة النقدية بالليرة
تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات



• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية
تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٩٠,٤ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٤، مقابل ٩٠,٧ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ و ٩١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. مع الإشارة إلى أنّ هذه الودائع تراجعت بشكل مستمرّ منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمات ١٥١ و ١٥٨ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. تابعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص



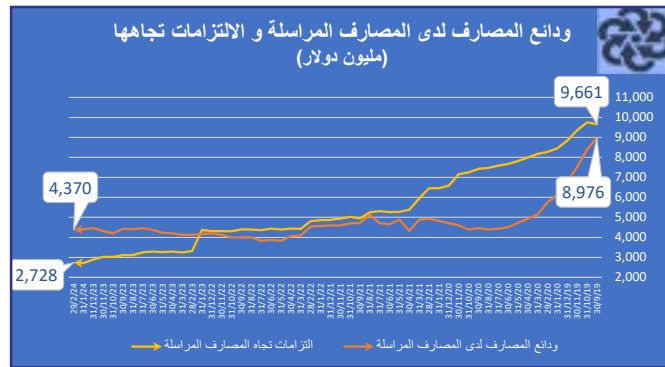


من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية قد تكون تقارب ٩,٥ مليارات دولار.

- استقرت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة على حوالي ٤,٤ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٤ كما في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، كما استقرت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة على حوالي ٢,٧ مليار دولار في كل من التاريخين المذكورين.

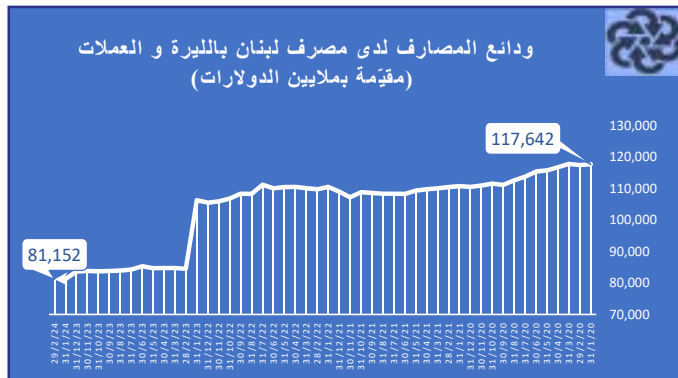
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٧,٨٪ في نهاية شباط ٢٠٢٤.

- استقرت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنات، على حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٤ كما في نهاية كل من كانون الثاني ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة



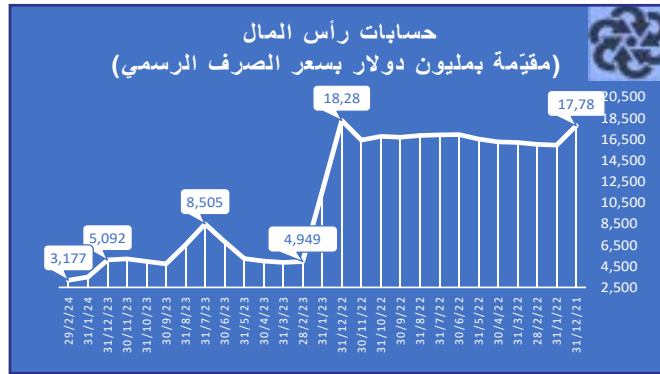
٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

تراجعت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيمة على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، بشكل بسيط إلى حوالي ٨١,٢ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٤، مقابل ٨١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقارنة مع



تجدر الإشارة إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

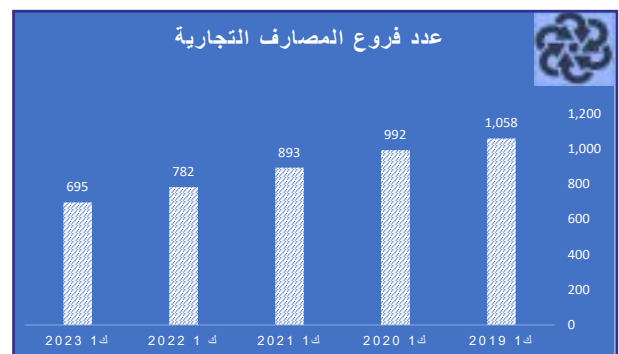
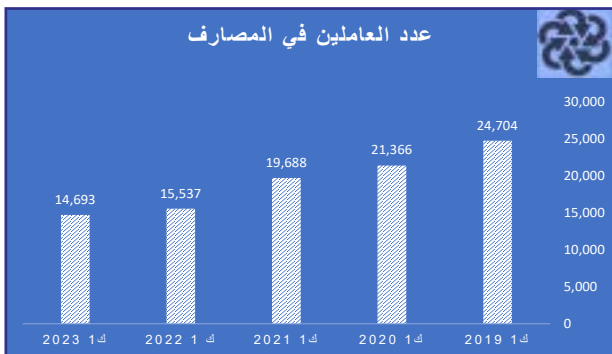
• تراجعت حسابات رأس المال، مقيّمةً على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، إلى حوالي ٣,٢ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٤، مقابل ٣,٥ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقارنةً مع ٥,١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



• تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧، عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، كما انخفض عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية الشهر المذكور (وهو رقم قابل للتعديل).

• بلغت القيم الثابتة المادية، مقيّمةً على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد، حوالي ١,٣ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٤ كما في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقابل حوالي ٥,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ونذكر هنا أيضاً إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٢٠٢٤/١/٣١.



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة وبلغت ٦,٣٢٪ مقابل ٦,٣١٪ في نهاية الشهر الذي سبق وبلغ متوسط عمر ٦,٣٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

معدلات الفوائد
معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية شباط ٢٠٢٤، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة

الفوائد المصرفية على الليرة
 في شباط ٢٠٢٤، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٠,٩٤٪ مقابل ١,٣٥٪ في الشهر الذي سبق (٠,٧١٪ في شباط ٢٠٢٣)، كما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٢,٤٧٪ مقابل ٣,٩٠٪ (٤,٧٥٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي.
 على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call)، فقد ارتفعت إلى ٣٤,٨٦٪ في نهاية شباط ٢٠٢٤ مقابل ٢٩,٥٤٪ في نهاية الشهر الذي سبق (١٩,٨٥٪ في نهاية شباط ٢٠٢٣). وفي شباط ٢٠٢٤، راوح هذا المعدل بين ١٪ كحد أدنى و ١٧,٥٪ كحد أقصى، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٩١,٦٧٪.
 ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

المحفظة ٩٩٠ يوماً (٢,٧٢ سنوات) مقابل ١٠٠٥ أيام (٢,٧٦ سنوات) و ١٠٢٤ يوماً (٢,٨١ سنتان) في نهاية التواريخ الثلاثة تباعاً. على صعيد آخر، غابت إصدارات جميع فئات السندات في الشهر الثاني من العام ٢٠٢٤ على التوالي، وذلك بعد قرار وزارة المالية عدم إصدار سندات خزينة خلال الفصل الأول من العام ٢٠٢٤ حتى إشعار آخر.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

جدول رقم 9 تطور الفائدة على الليرة. بالنسبة المئوية (%)

شباط 2024	كانون الثاني 2024	شباط 2023	
0,94	1,35	0,71	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
2,47	3,90	4,75	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
34,86	29,54	19,85	معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة

المصدر : مصرف لبنان

الشهر الذي سبق (٤,٨٩٪ في شباط ٢٠٢٣). وانخفض قليلاً متوسط معدل SOFR، والذي يُضاف إليه قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة IDA Spread Adjustment، إلى ٥,٣١٪ مقابل ٥,٣٢٪ (٤,٥٤٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي.
 ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار
 في شباط ٢٠٢٤، بلغ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان ٠,٠٤٪ مقابل ٠,٠٧٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٩٪ في شباط ٢٠٢٣)، وارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٢,٥٥٪ مقابل ٢,٠٣٪ (٥,١٧٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي. وفي شباط ٢٠٢٤، استقرّ متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر على ٥,٥٨٪ شأنه في

جدول رقم 10
تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

شباط 2024	كانون الثاني 2024	شباط 2023	
0,04	0,07	0,09	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
2,55	2,03	5,17	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
5,58	5,58	4,89	متوسط معدل ليبور لتلاثة أشهر
5,31	5,32	4,54	متوسط معدل SOFR

المصدر : مصرف لبنان

ارتفعت بمقدار ٢٥٧ مليون دولار في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٤ مقابل انخفاضها بقيمة ٤٤٨ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وشملت هذه الموجودات في نهاية شباط ٢٠٢٤ موجودات خارجية سائلة بقيمة ٩٥٨٤ مليون دولار.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ١٤٨٠٨ ملايين دولار في نهاية شباط ٢٠٢٤ مقابل ١٤٦٠٥ ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبق ١٤٧٤٦ مليون دولار في نهاية شباط ٢٠٢٣. وعليه، تكون هذه الموجودات قد





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

شباط 24	ك 24	ك 23	شباط 23	البيان
				الموجودات
7271628	7280665	1261744	1274090	الموفورات
8490	8146	7388	7153	- أوراق نقدية
7263138	7272519	1254356	1266937	- ودائع لدى مصرف لبنان
559517	568717	110105	140042	ديون على القطاع الخاص المقيم
10402	10680	11212	15277	- بالليرات اللبنانية
549115	558038	98893	124765	- بالعملات الأجنبية
208992	209011	44887	55455	ديون على القطاع العام
11065	11303	11436	12396	منها: سندات بالليرة
196061	195834	32872	42481	سندات بالعملات
1866	1874	579	578	ديون مختلفة
824110	828903	139286	137811	موجودات خارجية
83731	86730	14714	18836	- قروض على غير المقيمين
391136	393562	66906	61917	- قروض على مصارف غير مقيمة
218521	217068	37038	36759	- موجودات خارجية أخرى
67070	73585	11056	12326	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
63652	57958	9573	7973	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
210758	188733	116872	51547	القيم الثابتة
220933	263930	44324	45034	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية
23423	24922	11522	21081	موجودات غير مصنفة
9319362	9364882	1728740	1725059	المجموع
				المطلوبات
6263936	6290275	1104207	1142819	ودائع القطاع الخاص المقيم
48857	50630	49198	42024	- ودائع بالليرة
6215078	6239645	1055009	1100794	- ودائع بالعملات الأجنبية
62419	65830	18272	16420	ودائع القطاع العام
1875893	1877613	317048	321986	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
2805	2833	2852	3035	- بالليرات اللبنانية
1873088	1874780	314196	318950	- بالعملات الأجنبية
244112	242714	43270	49759	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
25809	25534	4395	4561	سندات دين
284346	312727	76374	74231	الأموال الخاصة
237374	265814	53759	65249	- أموال خاصة أساسية
46971	46914	22615	8982	- أموال خاصة مساندة
562847	550189	165173	115283	مطلوبات غير مصنفة
9319362	9364882	1728740	1725059	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.



وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

شباط 24	ك 24	ك 23	شباط 23	البيان
				الموجودات
2561750	2549664	432111	399576	الموجودات الخارجية :
1677748	1681908	287481	250442	- ذهب
(18746)	(18792)	(19165)	(16696)	(مقيم بملايين د.أ)
884001	867756	144630	149135	- عملات أجنبية
(9877)	(9696)	(9642)	(9942)	(مقيمة بملايين د.أ)
320	325	308	343	ديون على القطاع الخاص
14002	14238	14472	15324	سلفات للمصارف التجارية
1153	1156	1515	1807	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
1486969	1486942	249203	247748	سلفات للقطاع العام
3589146	3595954	647302	551306	فروقات القطع
569202	567818	139269	139915	محفظة الأوراق المالية
527	524	521	443	القيم الثابتة
122933	121413	118971		عمليات السوق المفتوحة المؤجلة *
			18081	أصول من عمليات تبادل ادوات مالية
8234	6826	3948	153839	موجودات غير مصنفة
8354236	8344859	1607620	1528381	المجموع
				المطلوبات
56821	57079	58096	83289	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
7578893	7603238	1302617	1310435	ودائع المصارف التجارية
57685	56729	10474	11422	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
5192	5178	1527	1640	ودائع القطاع الخاص
397538	368516	185993	73972	التزامات تجاه القطاع العام
0	0	0	0	فروقات قطع
162548	162537	27363	25625	التزامات خارجية
(1816)	(1816)	(1824)	(1708)	(مقيمة بملايين د.أ)
0	0	0	0	التزامات خاصة طويلة الأجل
64347	64347	14812	10729	الأموال الخاصة
31212	27235	6739	11269	مطلوبات غير مصنفة
8354236	8344859	1607620	1528381	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

* وفقاً لقرار المجلس المركزي رقم ٢٣/٣٦/٤٥ المتخذ في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠، تم تعليق القرارات المتعلقة بالـ Seigniorage. وعليه، تم نقل مجموع الأعباء المؤجلة الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة من الموجودات الأخرى المختلفة والموجودات الناتجة عن عمليات مفاضلة على أدوات مالية والبالغة ١١٨,٩٧ ألف مليار ليرة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى البند الجديد باسم «عمليات السوق المفتوحة المؤجلة».



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

شباط 24	ك 24	ك 23	شباط 23	البيان
83364	85745	85450	101291	الكتلة النقدية M1
48242	48757	50600	76070	- النقد في التداول
35123	36988	34850	25221	- ودائع تحت الطلب بالليرة
6267935	6291638	1076790	1124813	الكتلة شبه النقدية
15035	15036	15338	17620	- ودائع أخرى بالليرة
6252899	6276602	1061452	1107193	- ودائع بالعملة الأجنبية
23066	22926	3966	2864	سندات دين
				النقد وشبه النقد
98400	100782	100787	118911	- بالليرات اللبنانية M2
6374365	6400309	1166205	1228968	- بالليرات والعملة M3
6397908	6424587	1191423	1248035	- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور
				عناصر التغطية :
1503458	1494743	252311	205992	ديون صافية على الخارج
1677748	1681908	287481	250442	- الموجودات بالذهب
(174290)	(187166)	(35170)	(44450)	- الموجودات بالعملة الأجنبية
4879201	4912104	790552	823776	وضعية القطاع العام المدينة
1290054	1316149	143251	272471	- ديون صافية على القطاع العام
3589146	3595954	647302	551306	- فروقات القطع
641269	649123	123712	151112	ديون على القطاع الخاص
11535	11865	12461	16911	- بالليرات اللبنانية
629734	637257	111251	134201	- بالعملة الأجنبية
(649563)	(655660)	(370)	48088	مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)
6374365	6400309	1166205	1228968	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
كانون الثاني 2024

العملة	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	17269.17	17699.12	17471.44	17389.29
الجنيه الاسترليني	18942.00	19129.50	19053.89	19009.50
الين الياباني	101.33	105.89	102.66	101.51
الدولار الكندي	11095.50	11310.51	11182.27	11169.86
الدولار الأسترالي	9832.50	10221.00	9968.59	9870.00
اليورو	16227.00	16504.50	16358.66	16245.00

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	ك 1- 23				ك 2- 24			
	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الاقفال	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.25	1.28	1.27	1.27	1.26	1.28	1.27	1.27
الين الياباني	141.04	147.31	143.80	141.04	140.89	148.35	146.05	146.92
الفرنك السويسري	0.84	0.88	0.86	0.84	0.84	0.87	0.86	0.86
اليورو	1.08	1.11	1.09	1.11	1.08	1.10	1.09	1.08
أونصة الذهب	1979.62	2078.19	2035.28	2063.25	2006.20	2066.26	2032.67	2034.90

المصدر : Bloomberg.com



وفاعل، ولتحفيز القطاعات المنتجة وفي طليعتها الصناعة والزراعة، كونهما يشكّلان ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني ولمساهمتهم في حماية الأمن الحيائي والغذائي للبنانيين.

الفرانشايز اللبناني يساهم في النهوض الإقتصادي
نظمت الجمعية اللبنانية لتراخيص الإمتياز منتدى BIFEX Talks خلال معرض "هوريكاً" (١٦-١٩ نيسان ٢٠٢٤) بهدف إبراز حيوية قطاع الفرانشايز اللبناني، الذي حقّق نجاحات مذهشة عبر الإنتشار الواسع في الدول العربية والأجنبية، وذلك على الرغم من الأزمات المتتالية منذ العام ٢٠١٩. ولاقى "جناح الفرانشايز" في هوريكا استحسان الزوار، ولا سيّما أصحاب العلامات التجارية الجديدة في قطاع المطاعم. وتعرّف الزوار على أهداف الجمعية والخدمات المتنوّعة التي تقدّمها إلى الأعضاء.

لبنان في الصدارة بنسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي

وفقاً لبيانات البنك الدولي للعام 2023 التي أعلن عنها على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدولي، احتلّ لبنان الصدارة بتقييم احتساب نسبة الدين العام لحجم الناتج المحلي، مسجّلاً نسبة 201,2%. وكان صدر في الأسابيع الماضية تقرير وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد اند بورز» وقد قدرّت نسبة الدين العام للناتج المحلي للعام 2023 بنسبة 285%، بينما كانت هذه النسبة قبل حصول الانهيار في آخر العام 2019 تقدّر بنسبة 160%. وتحدّر التقارير الدولية الدولة وتحثّها على ضرورة إعادة هيكلة الدين العام مع اتخاذ إجراءات أخرى، لتخفيض النفقات الجارية وتقليص العجز في الموازنة العامة.

إطلاق أولى الخدمات الإلكترونية في وزارة الإقتصاد
في خطوة هي الأولى من نوعها، أطلقت الحكومة اللبنانية، وبتكلفة لا تتعدى 100 ألف دولار، المنصة الرقمية لمكثنة مديرية حماية المستهلك في وزارة الإقتصاد. وجاء ذلك ضمن إطار الإستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي نحو الحوكمة الإلكترونية وهدفها تحقيق المزيد من الشفافية والحدّ من الفساد والهدر وإضاعة الفرص والوقت. علماً أن هذه المنصة قد تواجه عوائق عدّة أبرزها سوء خدمة الانترنت في لبنان وأعطال تقنية قد تؤدي إلى تأخير في تنفيذها.

توقّعات البنك الدولي بشأن لبنان
توقّع تقرير البنك الدولي أن يسجّل لبنان نموّاً إقتصادياً بنسبة 0,5% في العام 2024 في حال توقف الحرب مقارنةً بانكماش اقتصادي بنسبة 0,2% في العام 2023 بعد أن كانت التوقّعات تشير إلى نمو بنسبة 0,2% قبل اندلاع حرب غزة، و0,6% في العام 2022، ومن المتوقّع أيضاً أن يتحصّن متوسط نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد من 1,2% في العام 2022 إلى 2,4% في العام 2023، و3,1% في العام 2024.

أكثر من 400 شخصية لبنانية وعربية في مؤتمر اتحاد المصارف العربية

افتتح رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، وبمشاركة حاكم مصرف لبنان بالإنابة الدكتور وسيم منصور، وبحضور 400 شخصية لبنانية وعربية من رجال المال والمصرفيين والمستثمرين، مؤتمر «الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات الجيوسياسية الذي نظّمه المؤتمر إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين» في فندق فينيسيا بيروت. وتأتي أهمية هذا الحدث في وقت يعاني لبنان من تحديات جوهرية تستلزم دعماً وتعاوناً عربياً مكثفاً، ليقدم للمستثمرين العرب منصة فريدة لإستكشاف الفرص الإستثمارية الواعدة في لبنان والتعرف عن قرب على إمكانيات هذه الإستثمارات التي قد تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار، وخصوصاً الإستثمار في القطاعات الإنتاجية.

مذكرة تعاون بين وزارة الزراعة واتحاد الغرف

وقّع وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال عباس الحاج حسن ورئيس اتحاد غرف التجارة اللبنانية الوزير السابق محمد شقير في مقرّ غرفة بيروت وجبل لبنان، مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة واتحاد الغرف اللبنانية، بهدف تفعيل الشراكة والتعاون بين الطرفين بما يعزّز دور القطاع الزراعي والعاملين فيه في الإقتصاد الوطني، وزيادة إنتاجيته ومردوديته وتقوية تنافسيته بما يسمح بزيادة الصادرات الزراعية وتمكين بعض المنتجات الغذائية من الدخول الى الاتحاد الأوروبي. والمذكرة نتيجة فعالية وعملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يشكّل مرتكزاً أساسياً للتطوير ولحسّن إدارة الطاقات والإمكانات بشكل كفوء



على المستهلك عند استعماله بطاقات الدفع، كون ذلك مخالفاً للقانون ويلحق ضرراً بالاقتصاد الوطني. إضافةً إلى ذلك، يعمل مصرف لبنان بالتعاون والتنسيق مع وزارة المالية على مشروع اعتماد بطاقات الدفع كوسيلة لتسديد الضرائب والرسوم لدى جميع صناديق وزارة المالية الأساسية المنتشرة على كافة الأراضي اللبنانية وذلك بعد تركيب نقاط بيع (POS Machines) لدى هذه المراكز. وكان مصرف لبنان أصدر التعميم 165 المتعلق بمقاصة وتسوية الشيكات والتحويل النقدية بالدولار الفريش والليرة اللبنانية عبر مصرف لبنان. كما عدّل التعميم رقم ٦٩ المتعلق بالمدفوعات الإلكترونية، واعطى تراخيص لعدد من المحافظ الإلكترونية (Mobile Wallets) المستوفية للشروط. وتسمح هذه المحافظ الإلكترونية لمستخدميها بتحويل الأموال في ما بينهم تجاراً وافراداً، بشكل فوري وآمن وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

مصرف لبنان يُعيد تشجيع استعمال بطاقات الدفع
يعمل مصرف لبنان ومنذ فترة، من أجل إعادة تشجيع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية، وتخفيف استعمال الدفع النقدي (الكاش) في السوق اللبنانية، وذلك بالتوافق مع المعايير الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وفي هذا المجال، بادر مصرف لبنان إلى إعادة تشجيع استعمال بطاقات الدفع وذلك بالتنسيق مع المعنيين لاسيما شركتي ماستركرد (MasterCard) وفيزا (VISA) والمصارف والمؤسسات المالية المعنية بإدارة وإصدار البطاقات. ومن بين هذه الإجراءات العمل على تخفيض كلفة استعمال بطاقات الدفع محلياً خاصة البطاقات الصادرة خارج لبنان والمستعملة في السوق اللبنانية. ويتمنى من المصارف والمؤسسات المالية اعتماد كافة التسهيلات لتأمين خدمات الدفع الإلكتروني، لا سيما تلك المتعلقة ببطاقات الدفع بأقل كلفة ممكنة. ويأمل من كافة التجار عدم وضع أي رسوم أو أعباء إضافية



الولايات المتحدة الأميركية والهروب من مخاوف التضخم

تركيز البنك المركزي على مقياس منفصل هو مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، والذي يصدر بعد أسابيع عدّة. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسية في شهر كانون الثاني، إلا أن وتيرتها السنوية على مدى الأشهر الستة الماضية كانت تتماشى مع هدف التضخم الذي حدّده بنك الاحتياطي الفيدرالي بنسبة 2%. ما أعطى محافظي المصارف المركزية الثقة في القدرة على البدء بخفض أسعار الفائدة في وقت قريب نسبياً. وتجنّب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، بشكل متعمّد تحديد موعد خفض أسعار الفائدة لأول مرة. لكن السوق تتوقّع – كما تشير ضمناً أسعار عقود التحوط لأسعار الفائدة – أن تبدأ هذه العملية في حزيران المقبل.

عن الاختلاف بين مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) ونفقات الاستهلاك الشخصي (PCE)، الأول هو أكثر صرامة، حيث يتمّ تعديل مكّوناته سنوياً، بينما يتم تعديل نفقات الاستهلاك الشخصي شهرياً. كما كان للأوزان المختلفة تأثير كبير هذا العام. ويشكّل السكن حوالي ثلث سلّة مؤشر أسعار الاستهلاك، فيما لا يمثّل سوى 15% من سلة نفقات الاستهلاك الشخصي، وقد أدّى استمرار زيادة الإيجارات إلى إبقاء مؤشر أسعار الاستهلاك مرتفعاً. وهناك أيضاً اختلافات أخرى.

وبمجرد انخفاض التضخم، يواجه مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي مناقشة أخرى. في عالم مثالي، يستطيع محافظو المصارف المركزية من خلال عمالة كاملة وتضخم مستقر الوصول إلى ما يُعرف بمعدل الفائدة المحايد، وهو المستوى الذي لا تكون عنده السياسة النقدية لا توسّعية ولا انكماشية. في الواقع، على الرغم من عدم وجود طريقة لمراقبة المعدل المحايد، لا يزال بنك الاحتياطي الفيدرالي يحاول استهدافه، حيث يقوم صنّاع السياسة بتدوين تقديراتهم كلّ ثلاثة أشهر. منذ عام 2019، بلغ متوسط توقعاتهم، بالقيمة الحقيقية، 0,5% (أي معدل أموال الاحتياطي الفيدرالي بنسبة 2,5% ناقص معدل تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 2%).

لقد تغيّر ذلك، ولو بشكل غير محسوس، وارتفع متوسط

بالنسبة إلى الاحتياطي الفيدرالي، كانت الخطوة الأخيرة من رحلته لإعادة التضخم إلى هدفه البالغ 2% سهلة وصعبة في الوقت ذاته: سهلة لأن البنك المركزي لم يغيّر أسعار الفائدة لمدة ثمانية أشهر، تاركاً لسياسة التشدّد السابقة القيام بالعمل، وصعبة لأن انتظار انحسار التضخم بدا طويلاً إلى حدّ ما.

وكان التخفيف البطيء لضغوط الأسعار والنشاط الاقتصادي المستمر في أميركا سبباً في المناقشة حول ما إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يرسم مساراً أكثر هجومية لمكافحة التضخم. وقد لمّح صنّاع السياسة بأنهم سيجرون تخفيضات في أسعار الفائدة هذا العام بمقدار ربع نقطة لثلاث مرات. ولكن منذ ذلك الحين، يبدو أن بعض مقاييس التضخم البارزة ظلّت عالقة عند مستوى يراوح بين 3% إلى 4%، في حين ظلّ معدل البطالة أقلّ من 4%. لذا فإن السؤال الكبير خلال اجتماع السياسة النقدية في 20 آذار 2024 كان ما إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يغيّر توقّعات خفض إلى مرتين. في النهاية، وقع الاختيار على ثلاث تخفيضات في عام 2024، مقابل ثلاث بدلاً من أربع في العام 2025.

وتساعد فجوة مهمة في مقاييس التضخم في تفسير الأساس المنطقي الذي يدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي للالتزام بخطته لهذا العام. تعود المخاوف بشأن استمرار التضخم من تتبّع القراءة الأخيرة لمؤشر أسعار الاستهلاك. وقد تباطأ مؤشر أسعار الاستهلاك "الأساسي"، الذي يستثني التكاليف المتقلّبة للغذاء والطاقة، في معظم عام 2022 وأوائل عام 2023، لكنه تسارع منذ حزيران الماضي. في كلّ من كانون الثاني وشباط 2024، ارتفع بمعدل شهري بلغ نحو 0,4%، وإذا استمرّ لمدة عام كامل على هذا النحو، سيؤدي إلى معدل تضخم سنوي بحدود 5% تقريباً، يُعتبر مرتفع للغاية ولا يبعث للارتياح بالنسبة إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي. في مثل هذا السيناريو، لن يشعر محافظو المصارف المركزية في أميركا بالقلق بشأن خفض أسعار الفائدة، بل بشأن ما إذا كان عليهم استئناف رفعها.

ومع ذلك، في حين يتابع المستثمرون مؤشر أسعار الاستهلاك، كونه البيان الأول الذي يصدر شهرياً، ينصبّ

بسبب ارتفاع الإنتاجية أو الإنفاق الحكومي المفرط. لا يزال يتعين على بنك الاحتياطي الفيدرالي تجاوز الخطوات الأخيرة في معركته ضد التضخم. ولكن حتى عندما تنتهي الرحلة، سيبقى السؤال الصعب المتعلق بأسعار الفائدة قائماً.

المراجع : الطبعة الإلكترونية لـ The Economist 20/3/2024

توقعات بنك الاحتياطي الفيدرالي الجديدة لأسعار الفائدة في الأمد البعيد إلى %2,6، وهو ما يعني ضمناً سعر فائدة محايد حقيقي بنسبة %0,6. يكمن ذلك في تفكير البنك المركزي بشأن النمو في مرحلة ما بعد الجائحة، وخاصة وفي اعتقاد المسؤولين أن أسعار الفائدة يجب أن تكون أعلى باستمرار من أجل تجنّب فورة النشاط الاقتصادي، ربما



الذكاء الاصطناعي سوف يُغيّر الاقتصاد العالمي... فلنتأكد من منفعه للإنسانية

من العمالة العالمية هي عُرضة للذكاء الاصطناعي. تاريخياً، كانت الأمم وتكنولوجيا المعلومات تميل إلى التأثير على المهام الروتينية، ولكن أحد النقاط التي تميّز الذكاء الاصطناعي هو قدرته على التأثير على الوظائف التي تتطلب مهارات عالية. ونتيجة لذلك، تواجه الاقتصادات المتقدمة مخاطر أكبر من جرّاء الذكاء الاصطناعي – ولكنها تواجه أيضاً فرصاً أكبر للاستفادة من فوائده مقارنةً باقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

وفي الاقتصادات المتقدمة، قد تتأثر حوالي %60 من الوظائف بالذكاء الاصطناعي، وقد يستفيد ما يقارب نصف الوظائف المكشوفة من استخدام الذكاء الاصطناعي، ما يعزّز الإنتاجية. وبالنسبة للنصف الآخر، قد تنقذ تطبيقات الذكاء الاصطناعي المهام الرئيسية التي يؤديها البشر حالياً، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة، وإلى انخفاض الأجور وانخفاض التوظيف. وفي الحالات القصوى، قد تختفي بعض هذه الوظائف.

في المقابل، من المتوقع أن يصل معدّل التعرّض للذكاء الاصطناعي في الأسواق الناشئة والبلدان ذات الدخل المنخفض إلى %40 و%26 على التوالي. وتشير هذه النتائج إلى أن اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تواجه اضطرابات فورية أقلّ بسبب الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، لا يملك عدداً من هذه البلدان البنية التحتية أو القوى العاملة الماهرة للاستفادة من فوائد

من المتوقع أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على ما يقارب %40 من الوظائف في جميع أنحاء العالم، حيث سيستبدل بعضها ويكمل بعضها الآخر. وهناك حاجة إلى توازن دقيق بين السياسات للاستفادة من إمكاناته.

نحن على حافة ثورة تكنولوجية قادرة على رفع الإنتاجية وتعزيز النمو العالمي وزيادة الدخل في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، من الممكن أن تحلّ مكان بعض الوظائف وتؤدي إلى تعميق عدم المساواة.

لقد أسر التقدم السريع في الذكاء الاصطناعي العالم أجمع، الأمر الذي ولد الإثارة وأيضاً الانزعاج، وطرح تساؤلات مهمة حول تأثيره المحتمل على الاقتصاد العالمي. ومن الصعب التنبؤ بالتأثير الصافي، لأن الذكاء الاصطناعي سيكون له تأثيرات معقّدة على الاقتصادات. وما يمكننا قوله ببعض الثقة هو أننا سنحتاج إلى التوصل إلى مجموعة من السياسات للاستفادة بأمان من الإمكانيات الهائلة للذكاء الاصطناعي لمصلحة البشرية.

في تحليل جديد، يدرس خبراء صندوق النقد الدولي التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على سوق العمل العالمية. توقّعت العديد من الدراسات احتمالية استبدال الوظائف بالذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، فإننا نعلم أنه في كثير من الحالات، من المرجح أن يكون الذكاء الاصطناعي مُكمّلاً للعمل البشري. ويلتقط تحليل صندوق النقد الدولي هاتين النقطتين، وكانت النتائج مذهلة: ما يقارب %40

السياسات. ولمساعدة البلدان على صياغة السياسات الصحيحة، قام صندوق النقد الدولي بتطوير مؤشر الاستعداد للذكاء الاصطناعي الذي يقيس الاستعداد في مجالات مثل البنية التحتية الرقمية، وسياسات رأس المال البشري وسوق العمل، والإبداع والتكامل الاقتصادي، والتنظيم والقواعد الأخلاقية.

وتقوم سياسات رأس المال البشري وسوق العمل، على سبيل المثال، بتقييم عناصر مثل سنوات الدراسة وحرية التنقل في سوق العمل، وكذلك نسبة السكان الذين تغطيهم شبكات الأمان الاجتماعي. أما شق التنظيم والقواعد الأخلاقية، فيقوم بتقييم القدرة على تكييف الإطار القانوني لبلد ما مع نماذج العمل الرقمية ووجود حوكمة قوية للتطبيق الفعال.

وباستخدام هذا المؤشر، أجرى خبراء صندوق النقد تقييماً لمدى جاهزية 125 بلداً. ويتبين من نتائج التقييم أنّ الاقتصادات الأغنى، بما فيها الاقتصادات المتقدمة وبعض الاقتصادات الأسواق الناشئة، مجهزة بشكل أفضل لاعتماد الذكاء الاصطناعي مقارنة بالبلدان ذات الدخل المنخفض، على الرغم من وجود تباين كبير بين البلدان. وحصلت سنغافورة والولايات المتحدة والدنمارك على أعلى الدرجات في المؤشر، بناء على نتائجها القوية في جميع الفئات الأربعة التي تمّ تتبعها. من هنا، من المهمّ أن تعطي الاقتصادات المتقدمة الأولوية للابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي وإدماجه مع تطوير أطر تنظيمية قوية. وسيؤدّي هذا النهج إلى إنشاء بيئة ذكاء اصطناعي آمنة ومسؤولة، ما يساعد في الحفاظ على ثقة الجمهور. وبالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ينبغي أن تتركز الأولوية في وضع أساس قوي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والقوى العاملة ذات الكفاءة في مجال العمل الرقمي.

لقد أصبحت حقبة الذكاء الاصطناعي وشيكة، وما زال في مقدورنا أن نضمن امكانية تحقيقه الرخاء للجميع.

المراجع : مدونات صندوق النقد الدولي

الذكاء الاصطناعي، ما يزيد من خطر أن تؤدّي التكنولوجيا مع مرور الوقت إلى تفاقم عدم المساواة بين الدول. ويمكن أن يؤثّر الذكاء الاصطناعي أيضاً على عدم المساواة في الدخل والثروة داخل البلدان. وقد نشهد استقطاباً بين فئات الدخل، حيث يشهد العمال الذين يستطيعون استخدام الذكاء الاصطناعي زيادة في إنتاجيتهم وأجورهم وأن يشهد أولئك الذين لا يستطيعون تراجعاً فيها. وتظهر الأبحاث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد العمال الأقل خبرة على تحسين إنتاجيتهم بسرعة أكبر. وقد يجد العمال الأصغر سناً أنه من الأسهل استغلال الفرص، في حين قد يواجه العمال الأكبر سناً صعوبة في التكيف.

وسوف يعتمد التأثير على مداخل العمل إلى حد كبير على مدى تكملة الذكاء الاصطناعي لدور العاملين من أصحاب الدخل المرتفع. وإذا كان الذكاء الاصطناعي يكمل بشكل كبير دور العاملين من ذوي الدخل المرتفع، فقد يؤدّي ذلك إلى زيادة غير متناسبة في مدخول عملهم. علاوة على ذلك، من المرجح أن تؤدّي المكاسب في الإنتاجية في الشركات التي تعتمد الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز عائداتها الرأسمالية، التي قد تصبّ كذلك في صالح أصحاب الدخل المرتفع. ومن الممكن أن تؤدّي هاتان الظاهرتان إلى تفاقم عدم المساواة.

وترجّح معظم السيناريوهات أن يؤدّي الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم عدم المساواة، وهو اتجاه مثير للقلق يجب على صنّاع السياسات معالجته بشكل استباقي للحيلولة دون تأجيج هذه التكنولوجيا لمزيد من التوترات الاجتماعية. ومن الضروري أن تعمل البلدان على إنشاء شبكات أمان اجتماعي شاملة وتقديم برامج إعادة تدريب للعاملين المعرضين للمخاطر. ومن خلال القيام بذلك، يمكننا أن نجعل التحوّل إلى الذكاء الاصطناعي أكثر شمولاً، مع حماية سبل العيش والحدّ من عدم المساواة.

ويتم دمج الذكاء الاصطناعي في الشركات في جميع أنحاء العالم بسرعة ملحوظة، ممّا يؤكّد ضرورة أن يتحرّك صنّاع





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

